

السودان يقفز على خلافاته مع إثيوبيا بحثاً عن حل لأزمة تيغراي

عبدالله حمدوك يتسلح بدعم أميركي للتوسط بين أبي أحمد والمتمردين



أزمة إثيوبية على الحدود السودانية

أحكام بالإعدام لتنفيس الغضب من دور الدعم السريع

ويتهم سودانيون قوات الدعم السريع بالمشاركة في العنف الذي صاحب عملية فض اعتصامهم أمام مقر القيادة العامة للجيش وسط الخرطوم قبل نحو عامين، وأسفر عن مقتل 128 شخصاً، وهو ما نفاه حميدتي. ويعتبر رفض حميدتي دمج قوات الدعم السريع في جيش موحد بمثابة تحول في التزاماته بموجب اتفاقية تقاسم السلطة التي بشرت بإدارة المدينة العسكرية المشتركة في أغسطس 2019، وبموجب اتفاقية جوبا للسلام الموقعة في أكتوبر من العام الماضي مع الحركات المسلحة.

ويشير متابعون إلى أن المحاكمات سوف تظل سيفا مسلطاً على رقبة المكون العسكري والمكون المدني، فالأول يتهم بالتستر على الجرائم، والثاني متهم بعدم القدرة على تطبيق العدالة ومغازلة فلول النظام السابق.

أن أفعالهم لا تمت بصلة إلى القوات التي ينتمون إليها. وتواجه الحكومة الانتقالية في السودان تحدياً كبيراً يتمثل في تحقيق العدالة التي كانت الدافع الرئيسي وراء ثورة ديسمبر 2018 التي أطاحت بالرئيس المعزول عمر البشير، فيما تتهتم قوى مدنية المكون العسكري بعرقلة التحول الديمقراطي.

وتصر عدة أطراف على دمج قوات الدعم السريع في الجيش، مقابل رفض حميدتي زعيم هذه القوات لهذا الطلب، إذ أنه يخوف من أن تطل المحاكمات القيادات العليا لقوات الدعم السريع التي يرأسها. وحذر حميدتي في بيان مصور انتشر في مواقع التواصل الاجتماعي سابقاً من دمج قواته في الجيش، وقال "لحديث عن دمج قوات الدعم السريع في الجيش يمكن أن يفكك البلد".

الخرطوم - أصدرت محكمة سودانية الخميس حكماً بالإعدام على ستة من

أفراد قوات الدعم السريع في ما يتعلق بقتل ستة طلاب في عام 2019 خلال احتجاجات على المصاعب الاقتصادية، في خطوة قال مراقبون إن هدفها تنقيح غضب الشارع السوداني أكثر منها تمسكاً بالعدالة الانتقالية.

وينظر إلى محاكمة جنود من قوات الدعم السريع، التي يقودها نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي محمد حمدان دقلو (حميدتي)، في حوادث القتل تلك وغيرها من المزارع، على أنها اختبار لالتزام الحكومة بالتحول للديمقراطية بعد عقود من الحكم الاستبدادي.

وفي بيان بشأن إدانة أفراد قوات الدعم السريع، قالت المحكمة المدنية في الأبيض، حيث وقعت حوادث القتل، إن المتهمين انتهكوا قانون قوات الدعم السريع وتصرفوا بشكل فردي، مضيفة

على ميكيلي عاصمة تيغراي، ويقول متابعون إن نجاح حمدوك في الوساطة بعيد التنسيق بينه وأبي أحمد الذي لعب دوراً في هندسة الشكل السياسي الانتقالي في السودان بعد سقوط نظام الرئيس عمر البشير، ودعم مكانة الأول في قلب السلطة الانتقالية باعتباره الوحيد القادر على تصويب الأمور مع إثيوبيا ونزع فتيل الحدود وسد النهضة تالياً.

ويعاني إقليم شرق السودان القريب من الحدود الإثيوبية من أوضاع أمنية وسياسية صعبة جراء عدم التوصل لاتفاق نهائي يقضي بتنفيذ بنود مسار الشرق في اتفاق جوبا، وسط تنامي حضور مكونات قبلية محسوبة على نظام الرئيس السابق عمر البشير تتخذ من الإقليم نقطة انطلاق منها لإفشال حكومة حمدوك.

وأكد المحلل السياسي المتخصص في قضايا القرن الأفريقي محمد نورشدين أن السودان تقدم بمبادرة وساطة ثانية بعد أن فشلت مبادرته الأولى التي رفضتها أديس أبابا منذ اندلاع الأزمة، مدعوماً هذه المرة من قبل الإدارة الأميركية التي تريد إنهاء الأزمة في إثيوبيا والتمهيد لتسوية أكبر داخل أكثر الأزمات المستعصية في المنطقة.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن أبي أحمد قد يجد نفسه مضطراً للقبول بالوساطة التي لم تتضح معالمها بعد أن بدأ تحالفه مع إريتريا يتفكك وفشلت عمليات تجيش قومية الأمهرة لمواصلة القتال ضد تيغراي.

وتوقعت مصادر سودانية أن يقوم رئيس الوزراء الإثيوبي بزيارة للخرطوم قريباً قد تسبقها زيارة حمدوك لأديس أبابا يتركز النقاش فيها حول كيفية إعادة دمج جبهة تحرير تيغراي في الحكومة المركزية ومنحها حضوراً فاعلاً في المؤسسات الفيدرالية على أن يحظى الإقليم بمكاسب نوعية مقابل وقف العمليات العسكرية.

ويشير تدخل حمدوك في الأزمة أسئلة عديدة في السودان، حيث تعتقد أطراف مناوئة له أن دخوله على خط الوساطة جاء من دون رؤية واضحة، وأن أبي أحمد سيوظف عملية التوصل إلى اتفاق سياسي لإعادة ترميم الوعي الإثيوبي وإعادة تشكيل الوعي الجمعي ضد كل من مصر والسودان في أزمتي سد النهضة وأزمة الحدود.

بدأ السودان خطوات جدية للوساطة بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير تيغراي المتمردة، وسط تأييد من أطراف دولية مهمة للوصول إلى حل سلمي للنزاع القائم الذي يخوف السودان من انتقاله إلى داخل أراضيه. وبهذه الخطوة تقفز الخرطوم عن خلافاتها مع أديس أبابا بشأن أزمتي ترسيم الحدود وسد النهضة.

الخرطوم - كشف رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك من تحركاته الدبلوماسية على مستويات عدة لإنهاء

الصراع الدائر بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وجبهة تحرير تيغراي، في محاولة لتقويض اتساع نطاق الفوضى في منطقة القرن الأفريقي بما لا يؤثر سلباً على الأوضاع الداخلية في السودان وسط موجات متباينة من النزوح واللجوء إلى ولاية القضايف المحاذية للحدود مع إثيوبيا.

ويبحث حمدوك مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن هاتفيًا الإربيعا سبل تشجيع الأطراف المعنية في إثيوبيا على وقف إطلاق النار والدخول في حوار سياسي شامل بهدف الحفاظ على وحدة واستقرار الدولة الإثيوبية ومنع انزلاقها لمزيد من الحروب، مع أولوية ضمان وصول المساعدات للسكان في مناطق النزاع وبصورة عاجلة.

وتشير وساطة حمدوك إلى عدم وجود مشكلة حقيقية بين الخرطوم وأديس أبابا جراء الخلاف الحاصل في أزمتي الحدود وسد النهضة، وكان الرجل يريد أن يوحى بعدم وجود أزمات مع إثيوبيا، كما يعد تدخله اختياراً لقيادته لهيئة "إيغاد".

وتعددت الاتصالات التي أجراها حمدوك مع الدول الأعضاء في منظمة "إيغاد" التي يرأسها وتضم: جيبوتي، السودان، جنوب السودان، الصومال، كينيا، أوغندا، إثيوبيا، إريتريا، تمهيداً لعقد اجتماع يطرح من خلاله مبادرة لإنهاء النزاع القائم، وقد تلقى اتصالاً من رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد أكد أن وساطة حمدوك لا ممانعة حولها.

وتضعف الخرطوم لإخلال المساعدات الإنسانية إلى إقليم تيغراي المضطرب كقدمة لإمكانية وقف إطلاق النار بين الجانبين ما يجعل الأجواء مهيةا لترح حل سياسي يحظى بدعم دولي وأفريقي ربما يرغم الطرفين على الدخول في مفاوضات منتجة. ويعول حمدوك على تقديم أبي أحمد تنازلات عقب تعرضه لخسائر فادحة في

مليون شخص في الأردن يعانون من نقص التغذية

وتعترض الاقتصاد الأردني إلى ضغوط شديدة بفعل القيود المفروضة لمنع تفشي الوباء عالمياً، وتراجع مداخيل السياحة بأكثر من 75 في المئة خلال العام الماضي مقارنة مع 2019.

ولعام 2021 هي الأصعب واستثنائية جداً، وأقر حزمة من البرامج التخفيفية للاقتصاد بقيمة تقدر بحوالي 448 مليون دينار (630 مليون دولار) للتخفيف من الآثار السلبية التي تسببت بها جائحة كورونا.

ويخوف مراقبون من تداعيات الأوضاع الاقتصادية التي قد توجع التوتير الاجتماعي جراء حالة التدهور الحاصلة التي لا أفق لتجاوزها على المدى القريب.

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني شدد على ضرورة تنفيذ عملية الإصلاح في المملكة بأسلوب يلمسه المواطنون، مؤكداً ضرورة الأخذ بأرائهم والاستفادة من أصحاب الخبرات. ولفت إلى أهمية تحدي الفقر والبطالة قائلاً إنهما "ازدادا بشكلاً ملحوظ نتيجة تداعيات جائحة كورونا، ما يتطلب المزيد من الجهود لحد منهما".

ويعاني البلد، وهو أحد أبرز بلدان الشرق الأوسط التي تعتمد على المساعدات، من صعوبات اقتصادية متنوعة منذ سنوات أثرت على نسب النمو وانعكست على معدلات البطالة، مما يتطلب وصفة تضمن الإبقاء على استمرارية الوظائف واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها العمود الرئيسي لخيمة الاقتصاد.

عمان - ذكر تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لسنة 2021 أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الأردن بلغ مليون شخص، ما يعكس حدة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها المملكة والتي عمقتها تداعيات فيروس كورونا.

وأظهر التقرير أن الأردن يعاني من تحديات جديدة في تحقيق أهداف القضاء التام على الجوع والصحة الجيدة والرفاه والتعليم الجيد والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

وبحسب دائرة الإحصاءات العامة في الأردن فإن نسبة الفقر خلال عام 2017 بلغت 15.7 في المئة من الأفراد، فيما بلغت فجوة الفقر 3.5 في المئة وشدة الفقر 1.2 في المئة.

ويقصد بفجوة الفقر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لرفع إنفاق الفقراء إلى مستوى خط الفقر، أي يصبحون غير فقراء. أما شدة الفقر فهي مقياس نسبي يعطي صورة عن مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على تفاقم التفاوت.

ويعاني الأردن من أزمة اقتصادية منذ سنوات جراء الصراعات المحيطة به وتراجع أولويات الدول الداعمة لإسماخ الخليجية منها التي كانت سباقة في ما مضى إلى ضخ أموال في خزينته، ومع تفشي وباء كورونا ازداد اقتصاد المملكة سوءاً وسط تفاقم الشعور بالإحباط واليأس من إمكانية الخروج من هذا الوضع قريباً.

هل حصلت إسرائيل على ضوء أخضر أميركي لقصف جنوب لبنان

المتحدث الرسمي للمنظمة زيدان القنائي أن "إسرائيل حصلت على الضوء الأخضر لضرب القدرات الصاروخية لحزب الله في جنوب لبنان وضرب عدد من الأهداف داخل سوريا".



ميشال عون

قصف جنوب لبنان يؤكد وجود نوايا إسرائيلية عدوانية

وأضاف القنائي أن "إسرائيل قد تخطط للقيام بعملية برية واسعة في جنوب لبنان بعد ضرب القدرات الصاروخية لحزب الله خاصة في ظل الظروف التي تمر بها الدولة اللبنانية".

وطالب رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان حسان دياب الخميس من وزيرة الخارجية بالوكالة زينة عكر الإيعاز إلى مندوبة لبنان لدى الأمم المتحدة لتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي بشأن العدوان الإسرائيلي على لبنان.

وأكدت قوة الأمم المتحدة لتقديم لبنان (اليونيفيل) أنها تبذل مساعي عاجلة بغية تفادي تصعيد محتمل جديد بين إسرائيل ولبنان.

وقالت نائبة مدير المكتب الإعلامي كاندريس أربيل "رئيس بعثة يونيفيل وقائدها العام اللواء ستيفانو ديل كول تواعلا بشكل فوري مع الأطراف وحثهما على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في هذه الأوقات العصيبة لتجنب المزيد من تصعيد الوضع".

أطلقت من لبنان (أحد هذه الصواريخ سقطت في أراض لبنانية، فيما سقط الاثنان الأخران في إسرائيل) إلى اندلاع حرائق حيث توجد معسكرات للجيش الإسرائيلي.

وبعد هدوء الوضع لضع ساعات، جدد الجيش الإسرائيلي ليلا قصفه على الأراضي اللبنانية، وأعلن أن طائراته الحربية استهدفت منطقة حرجية في الدمشقية خارج بلدة العنيسية بجنوب لبنان، بصواريخ جو أرض. كما قال إن طائرات سلاح الجو الإسرائيلي نفذت غارات جوية على "البنية التحتية الإرهابية والمناطق التي أطلقت منها الصواريخ في مرجعيون".

وحمل الجيش الإسرائيلي الحكومة اللبنانية مسؤولية القصف، معتبراً أنه "بغض النظر عن هوية مطلق القذائف الصاروخية فالعنوان واضح، تتحمل حكومة لبنان المسؤولية الكاملة عن أي عملية إطلاق نار من لبنان نحو إسرائيل".

وأعربت وزارة الخارجية الأميركية عن تنديد واشنطن "بالهجمات الصاروخية التي شنتها جماعات مسلحة تتركز في لبنان على إسرائيل"، مؤكدة أن "واشنطن ستبقى على اتصال مع الشركاء الإسرائيليين واللبنانيين لتهدئة الوضع".

وأعلنت منظمة العدل والتنمية أن إسرائيل حصلت على الضوء الأخضر من الإدارة الأميركية لضرب أهداف عسكرية لحزب الله في جنوب لبنان منها ترسانة الصواريخ التي يمتلكها الحزب باستخدام طائرات إسرائيلية مسيرة استخدمتها إسرائيل لضرب أهداف بسوريا. وأكد

بيروت - حذر الرئيس اللبناني ميشال عون الخميس من "وجود نوايا إسرائيلية عدوانية" بعد أن شهدت الحدود بين الجانبين توتراً إثر قصف الجيش الإسرائيلي عدداً من المواقع بجنوب لبنان، رداً على إطلاق صواريخ، فيما

قالت مصادر لبنانية إن تل أبيب حصلت على ضوء أخضر أميركي لضرب أهداف عسكرية لحزب الله في الجنوب. وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه شن أولى ضرباته الجوية على لبنان ضمن ثلاث جولات من القصف المدفعي خلال

ساعتين. ولم تستهدف إسرائيل منذ 2006 معازل لحزب الله في الجنوب اللبناني، لكن يشتبه بأنها شنت غارات جوية نفذت في 2019 استهدفت منظمات فلسطينية



تصعيد للأعمال العدائية عبر الحدود